

الصحف في مرحلة التنفيذ ، أو ظهور الصحيفة في السوق . كانت أولى النتائج إتصال تليفوني مفاجيء من الأستاذ أسامة الباز يدعوني لمقابلته وأبلغني أن الرئيس قد وافق على فكرة المشروع وأن في استطاعتي الإطمئنان إلى حصولي على كل ما أحتاج إليه

وكانت ثانية النتائج لهذه الإتصالات التأكيد الذي حصل عليه السيد صفوت الشريف وزير الدولة لشئون الإعلام ، من السيد رئيس الجمهورية ، بموافقته على إعطاء المشروع كل التسهيلات التي تساعد على الصدور ، بل أشار على وزير الدولة للإعلام بترتيب اجتماع يحضره الدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للمحاسبة للإستماع إلى نوعية التسهيلات التي يحتاج إليها المشروع .

وقد عقد الإجتماع فعلاً بمكتب رئيس مجلس الشورى . وكان بالغ الأهمية ، لا لأن المسؤولين استجابوا إلى تحقيق التسهيلات المطلوبة ، وإنما لأنهما تجردا من المسئولية الرسمية المشتركة ، واشتركا معي في دراسة المشروع من زاوية المسئولية العربية والقومية ، وهو الإتجاه الذي شجعني على التخطي في حديثي ما كنت قد حددته من نوعية التسهيلات المطلوبة إلى طرح الطلب بأن يسمح لنا بطبع الصحيفة في مصر ، إلى جانب طبعها في باريس . وهو الطلب الذي أ - - ، بشبه موافقة عليه .

هذا الإجتماع قد ضاعف من ثقتي في إمكانية نجاح المشروع في سنته الأولى ولأسباب متعددة : أولاً أن إصدار طبعة من القاهرة إلى جانب طبعة باريس . سيجعل في الإمكان « تواجد » الصحيفة بين أيدي القراء في مصر - مما يحقق لها توزيعاً ضخماً يصل إلى مئات الألوف - وغيرها من قراء من البلدان العربية صباح نفس يوم الصدور ، وثانيه أن هذا سيقودنا إلى خفض تكلفة النسخة الواحدة من الصحيفة بسبب نقص مصاريف النقل بالطائرة من باريس مما يمكننا من تحديد السعر المعقول للنسخة الواحدة بحيث يكون في متناول أكبر عدد من القراء ، وثالثها أنه يمكن استغلال هذا الوفر في ميزانية المصروفات ، بتوجيهه للإرتفاع بالخدمة الصحفية ومضاعفة ما يصرف عليها .

وأهم من هذه الأسباب الثلاثة في هذه المرحلة التي اتضح فيها تقدير الدولة للمشروع .. أنه قد طرأ تطور « مفاجيء » على تفكير رؤساء المؤسسات الصحفية ، وغيرهم من العاملين بها ، إذ ما كاد يبلغهم ما تحقق في اجتماعاتي مع المسؤولين حتى تغير موقفهم وانتقلوا من معسكر الرفض إلى جانب القبول والإستعداد لتقديم العون المطلوب بالنسبة لمنح العاملين بالصحيفة الدولية أجازات بدون مرتب حتى يستقر العمل الجديد .

هذا التطور وإن كان قد أسعدني ، إلا أنه آلمني إذ أنه أضاف تأكيداً جديداً بأن علي كل من يشغل المنصب الرسمي وغير الرسمي أن يستمد التوجيه من رئيس الدولة أولاً وأخيراً . فإذا قال رئيس الدولة نعم . قالوا آمين . وإن قال لا ، كما سيتبين فيما بعد سارعوا إلى التهرب من الإلتزام الأول الذي فرضته كلمة نعم .

هكذا - وبغاية السرعة النسبية - ذلل الله وحده كل العقبات في مصر ، وذلك لأنه أصبح معروفاً أن الرئيس قد وافق على المشروع .. ولكن أن يؤكد هذا التصرف أن